

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٨

بتعيينات في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - عين وكيلًا لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كل من :

- السيد / خليل جمال الدين .
- السيد / أحمد سعيد دويدار .
- السيد / علي محمد علي حسين .
- السيد / مصطفى محمد المسري .
- السيد / أحمد عبد العزيز المليجي .

مادة ٢ - عين السيد / حسن فهمي العيسوي بالدرجة الأولى بالادارة العامة للتشغيل التجاري بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٣ - عين بالدرجة الأولى بديوان عام وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كل من :

- السيد / محمد سعد الدين حسنين .
- السيد / محمد عبد الستار علي .
- السيد / عبد اللطيف شلبي شريف .
- السيد / بدر الدين جلال بشير .
- السيد / عبد العزيز محمد خليل عبيد .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٨٧ (أول فبراير سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - يعمل بالقواعد المرافقة في شأن الجمع بين المكافأة أو المرتب المقرر للوظيفة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ، وينفى كل حكم يخالف هذه القواعد .

مادة ٢ - يعاد النظر في القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية الصادرة على خلاف القواعد المرافقة وتعديلها يتفق مع هذه القواعد في خلال فترة تتيمى في آخر يونيو سنة ١٩٦٨ وإلا اعتبرت لاغية باقضاء هذه الفترة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٨٧ (أول فبراير سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش

١ - لا يجوز الجمع بين المعاش وبين المكافأة أو المرتب المقرر للوظيفة .

مادة ٢ - إذا أعيد تعيين صاحب معاش يقل سنه عن الستين وينتفع بأحد قوانين المعاشات المدنية أو العسكرية أو بنظام التأمينات الاجتماعية إلى الخدمة في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها . يمنع المرتب المقرر للوظيفة التي عين بها طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها .

مادة ٣ - إذا كان المرتب السابق لاعاد إلى الخدمة وفقاً لأحكام المادة السابقة يجاوز المرتب المقرر للوظيفة جاز بقرار من رئيس الوزراء الاحتفاظ للعامل بالفرق بصفة شخصية بما لا يجاوز نهاية ربط الوظيفة المعين عليها على أن يستهلك هذا الفرق من علاوات الترقية أو العلاوات الدورية التي يحصل عليها .

مادة ٤ - أصحاب المعاشات الذين يمتنون للقيام بأعمال مؤقتة يجوز بقرار من رئيس الوزراء الترخيص لهم بالجمع بين المعاش والمكافأة المقررة لهذا العمل بشرط ألا تتجاوز هذه المكافأة الفرق بين المرتب الذي كان يتقاضاه صاحب المعاش قبل اعتزال الخدمة والمعاش المستحق له .

مادة ٥ - يقتصر الترخيص بالجمع بين المعاش والمكافأة على ذوى التخصصات والخبرات الفنية ويكون لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .

مادة ٦ - لا يجوز الترخيص بالجمع بين المعاش والمكافأة لمن تزيد سنهم عن الخامسة والستين ويستثنى من ذلك أساتذة الجامعات .